فقالت قبلت وهو يريد الطلقة الماضية لانشا طلقة اخرى بان الخلع باطل
وله حل رجعتها في العدة والمعول قوله ان الخلع رفع انتهى ولا ينافي ما قرر به في
هذه الصورة ما ذكر في السؤال عن الشيخين عن المتولي لان محله في غير هذه الصورة
واما الجواب الموجود في كلامهم الذي ذكره وقوله السائل ثم قالت لم اعلم قد رصدقني
الى قوله لان الزوج منهم في حقوق الله تع يجاب عنه بانه انما يكون منهما ان لو
تحققنا وقوع الطلاق ثم ادعى ما يبرئه كان طلقها ثلاثا ثم ادعى فساد النكاح حتى
لا يقع الطلاق فلا يحتاج الى محلل وهنا ليس كذلك فانا لم نحقق وقوع الطلاق
الا اذا علمنا انهما بعلمان قدر المبرأ منه وانها لم يعلما ذكر فلا سبيل الى وقوع الابعد
اعترافهما بانهما يعلمانه فحيث اعترفا او احدهما بعدم العلم فلا وقوع لان ذكرانا يعلم
من جهتهما هذا عند انتفاء فهمنا على عدم علمهما او علم احدهما اما لو اختلفا بان ادعت
العلم وانكر او عكسه فالراجح على ما قاله الزركشي تصديق مدعي الصحة فلو قالت
كنت جاهلة وقالت بل عالمة صدق بيمينه وبري من الصداق وبانت منه
لكن ذكر في الغزي تفصيلا ومؤاده ان الاب ان زوجها اجبارا وهي صغيرة صدقت
بيمينها انها لا تعلم قدره فلا تسقط البراءة وان كانت حين العقد بالغة عاقلة
صدق الزوج بيمينه في علمها بقدره حين ابرائه لان الصغيرة يعتمد عليها
يعتمد عليها بالصداق بخلاف الكبيرة قال الغزي وهذا واضح في الثيب اما البكر
المجبرة فينبغي ان الحال ان دل على علمها بالصداق لم تصدق بمين والا صدقت انتهى
وبما قررته يعلم الجواب عن قول السائل حفظه الله ووفقه واحيى بعلمه منه
ما افهمه من معالم العلوم اخر السؤال فان كان اهل هذه الشاغرة لا يعرفون
الخ فاعلم انه اذا ادعت الجهل بالابراء منه وادعى هو انه لم يطلقها الا طمعا
في البراءة فقبل منهما فلا يقع عليه طلاق واذ كان فاسقا فان ادعى علمهما
بعين يدي حاكم انهما تعلم ذكر وانه لم يطلق الا طمعا حلفهما الحاكم على ذلك واما ما افتى
به ابو زرعة من انها لو قالت طلقني فقال ابرأتيني الى اخرها ذكر السائل عنه
فصحيح ما اخوذ من كلام الشيخين وغيرهما بما لما في فتاوى القاضي وانص
الشافعي رضي الله عنه على ما ابو خزم منه ذكره وانما لم يقبل هنا ارادته التعليق

لان

لان الصورة كما هو ظاهر ان الزوج خالفها وظاهر اللفظ صريح في دعواه وصدق
هو دونها واما ما افتى به ابن عجيل والخضيري مما ذكره السائل عنهما وتوقف فيه
على انه لا يمشي على قواعدنا صحابنا واما الذي يقتضيه كلامهم انهما متى قالت لم ابرائك
ووجدت فيها شروط البراءة بري وقوله وانا اعطيك كذا وعد لا يلزم فاذا لم
من الوفاء لم يلزمه الوفاء به والبراءة باقية بحالها وقول السيد انه من قبيل استدعاء
البراءة بعوض معلوم الخ ما ذكره عنه السائل فيه نظر لان ذلك لا يمشي الا اذا عين
بقوله ولك علي كذا او قلنا ان الابراء محض تمليك وليس كذلك كما في الروضة في
باب الرجعة من انه ليس محض تمليك ولا محض اسقاط بل فيه شائبة من كل وقد
يغلبون شائبة التمليك وهو الاكثر وقد يغلبون شائبة الاسقاط فاذا نظرنا الى انه
اسقاط او فيه شائبة لم يصح ان يلحق بعوض معلوم خلافا لما ذكره السيد فالوجه
في صورة السؤال التي فيها وابطلك كذا صحة الابراء وعدم لزوم الوفاء بالذكر
عوضا صحيحا او فاسدا والاوجه في الصورة التي ذكرتها وهي وكه على كذا انه
كذلك نظرا لشائبة الاسقاط وقول السيد ان معنى قولها ابرأتك اي بالذي ذكرت
الخ ممنوع وعلى تسليمه فالبطلان ناجاه اما من قوله في الاولى واعطيك لانه صريح في الوعد
فلا يصلح للالزام واما نظرا لشائبة الاسقاط وان قال نعم على كذا في الثانية
وقول السيد ومسئلة الولي العراقي ليست نظيرها لمدة المسئلة واما نظيرتها
الصحيح واما ما ذكره السائل عنه من انه اذا برئ فيمن قال لزوجته ابرأيني طلقتك
بقوله البائد من هذا اللفظ الخ لم يحل حيث قصد الزوج ايقاع الطلاق لانه
مقابلة شيء او اطلق ينبغي مطلقا اما لو اراد جعل الطلاق في مقابلة صحة الابراء فلا
الا ان صحت البراءة كما ذكرته اولا ويؤيد ذلك قول ابي زرعة الاتي فربما لو فارق الزوج
اردت بذلك تعليق الطلاق على الابراء من الصداق وجعلته عوضا لاسبيل الخ واما ما
افتى به البلقيني مما ذكره السائل عنه فهو صحيح وقد وافقه عليه تلميذه المحقق ابو زرعة
واطال فيه وفي الرد على من افتى بخلافه كالمحب الطبري ومن تبعه لهم فتاوى
ساخرون منهم الزركشي وابو زرعة وغيرهما عن الخوارزمي والذروي انهما لو قالت ابرأتك
من صداقي عليك بالطلاق فطلقها في المجلس بانت وبري وبه يعلم ان ما افتى به كلام

قف على ان اباه زرعة تليمذ البلقيني

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)